

شركة المقاولات والخدمات البحرية
شركة مساهمة كويتية (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت
البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
مع
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

شركة المقاولات والخدمات البحرية
شركة مساهمة كويتية (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
مع
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

المحتويات

صفحة	تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
3	بيان المركز المالي المجمع
4	بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
5	بيان الأرباح أو الخسائر والنخل الشامل الآخر المجمع
6	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
7	بيان التدفقات النقدية المجمع
27 – 8	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة



RSM

RSM البزيع وشركاهم

برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت

ت +965 22961000

ف +965 22412761

www.rsm.global/kuwait



مكتب الواحة
لتدقيق الحسابات
علي عويد رخيص

عضو في نكسيا الدولية
مستودع بريد : 27387 الصفاة
13134 - دولة الكويت
تليفون : 22423415/7 (965)
22424919 (965)
فاكس : 22422026 (965)

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

السادة المساهمين المحترمين
شركة المقاولات والخدمات البحرية
شركة مساهمة كويتية (عامة)
دولة الكويت

تقرير حول البيانات المالية المجمعة

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لشركة المقاولات والخدمات البحرية - شركة مساهمة كويتية (عامة) "الشركة الأم" وشركاتها التابعة "المجموعة" والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2015 وبيانات الأرباح أو الخسائر والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المالية المنتهية آنذاك وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى .

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية المجمعة

إن إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية من مسؤولية الإدارة . وتقوم الإدارة بتحديد نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضرورياً لإعداد البيانات المالية المجمعة بحيث لا تتضمن أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ .

مسؤولية مراقبي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة بناء على التدقيق الذي قمنا به . لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب الالتزام بأخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة لا تتضمن أخطاء مادية .

تشتمل إجراءات التدقيق الحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة . يتم اختيار الإجراءات استناداً إلى تقدير مدققي الحسابات ، وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ . ولتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدققي الحسابات في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي لإعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة بغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة للظروف وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي . ويتضمن التدقيق تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية المجمعة .

باعتقادنا أن الأدلة المؤيدة التي تم الحصول عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

الرأي

برأينا ، فإن البيانات المالية المجمعة تظهر بصورة عادلة - من جميع النواحي المادية - المركز المالي لشركة المقاولات والخدمات البحرية - شركة مساهمة كويتية (عامة) وشركاتها التابعة كما في 31 ديسمبر 2015 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية آنذاك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية .

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأيي كذلك، أن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ، واللائحة التنفيذية للقانون رقم 25 لسنة 2012، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، وأنني قد حصلت على المعلومات التي رأيتها ضرورية لأداء مهمتي، وأن الشركة الأم تملك حسابات منتظمة، وأن الجرد أجري وفقاً للأصول المرعية ، وأن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدي ، لم تتع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 ، مخالفت لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ، واللائحة التنفيذية للقانون رقم 25 لسنة 2012، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للمجموعة أو نتائج أعمالها.

مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM اليزيم وشركاهم

علي عويد رخيص
مراقب حسابات - 72
عضو في نكسبيا الدولية - (انجلترا)
مكتب الواحة لتدقيق الحسابات

دولة الكويت
30 مارس 2016

شركة المقاولات والخدمات البحرية - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان المركز المالي المجمع
31 ديسمبر 2015
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2014	2015	إيضاح	الموجودات
			موجودات متداولة :
8,154,048	17,002,440	3	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
512,829	590,714	4	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
22,376,201	31,434,876	5	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
68,557	29,900	6	مستحق من أطراف ذات صلة
4,642,323	5,632,721	7	مخزون
35,753,958	54,690,651		مجموع الموجودات المتداولة
			موجودات غير متداولة :
3,227,138	2,491,625	8	موجودات مالية متاحة للبيع
83,224	-	9	استثمار في شركة زميلة
204,609,082	258,269,955	10	ممتلكات وعقارات ومعدات
207,919,444	260,761,580		مجموع الموجودات غير المتداولة
243,673,402	315,452,231		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			مطلوبات متداولة :
309,385	479,758		مستحق إلى البنوك
22,462,182	29,791,877	11	الجزء الجاري من قروض لأجل
2,500,000	3,132,000	12	مراوحة دائنة
24,431,137	31,105,077	13	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
49,702,704	64,508,712		مجموع المطلوبات المتداولة
			مطلوبات غير متداولة :
78,910,428	116,924,646	11	قروض لأجل
3,108,063	3,621,217	14	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
20,266,485	36,464,166	6	دفعات مقدمة من أحد العملاء
102,284,976	157,010,029		مجموع المطلوبات غير المتداولة
151,987,680	221,518,741		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية :
22,916,620	22,916,620	15	رأس المال
8,998,290	8,998,290	15	علاوة إصدار
(110,308)	(110,308)	16	أسهم خزانة
6,399,192	6,535,785	17	احتياطي قانوني
613,164	613,164	18	احتياطي اختياري
605,480	605,480		احتياطي عام
108,025	108,025		احتياطي أسهم خزانة
(1,853,304)	(1,447,325)		التغيرات التراكمية في القيمة العادلة
8,914,056	8,958,274		أرباح مرحلة
46,591,215	47,178,005		حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم
45,094,507	46,755,485		الحصص غير المسيطرة
91,685,722	93,933,490		مجموع حقوق الملكية
243,673,402	315,452,231		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (31) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

هشام سليمان العتيبي
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



فيصل إبراهيم الهاجري
رئيس مجلس الإدارة

شركة المقاولات والخدمات البحرية - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2014	2015	إيضاح	
58,428,906	68,429,280	19	إيرادات العمليات
(47,363,114)	(56,132,263)	23 و 10	تكاليف العمليات
11,065,792	12,297,017		مجمّل الربح
(4,170,611)	(4,496,439)	23	مصاريف عمومية وإدارية
(146,809)	(125,314)	10	استهلاك
(47,272)	(42,066)	7	مخصص مخزون بطيء الحركة
6,701,100	7,633,198		ربح العمليات
(75,419)	-	9	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة
-	(83,224)	9	خسائر انخفاض في قيمة شركة زميلة
55,385	128,335	20	صافي ربح الاستثمارات
(689,541)	(774,423)	8	خسائر انخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
12,001	12,721		إيرادات فوائد
-	(38,657)	9	شطب رصيد مستحق من شركة زميلة
(2,910,358)	(3,388,134)		مصاريف تمويلية
(71,852)	615,092	21	إيرادات (مصاريف) أخرى
3,021,316	4,104,908		ربح السنة قبل ضريبة دعم العمالة الوطنية
(32,199)	(41,809)		ضريبة دعم العمالة الوطنية
2,989,117	4,063,099		صافي ربح السنة
917,374	1,324,121		الخاص بـ:
2,071,743	2,738,978		مساهمي الشركة الأم
2,989,117	4,063,099		الحصص غير المسيطرة
فلس	فلس		
4.01	5.79	22	ربحية السهم الخاصة بمساهمي الشركة الأم

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (31) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

شركة المقاولات والخدمات البحرية - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2014	2015	إيضاح	
2,989,117	4,063,099		صافي ربح السنة الدخل الشامل الآخر :
			<u>بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع</u>
			موجودات مالية متاحة للبيع :
391,082	405,979	8	التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع
391,082	405,979		الدخل الشامل الآخر للسنة
3,380,199	4,469,078		مجموع الدخل الشامل للسنة
			الخاص بـ :
1,308,456	1,730,100		مساهمي الشركة الأم
2,071,743	2,738,978		الحصص غير المسيطرة
3,380,199	4,469,078		مجموع الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (31) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

[illegible]

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (31) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

شركة المقاولات والخدمات البحرية - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2014	2015	
3,021,316	4,104,908	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية : ربح السنة قبل ضريبة دعم العمالة الوطنية
13,969,112	13,950,327	تسويات : استهلاك
(6,665)	-	ربح بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
47,272	42,066	مخصص مخزون بطيء الحركة
(55,385)	(128,335)	صافي ربح الاستثمارات
689,541	774,423	خسائر انخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
(12,001)	(12,721)	إيرادات فوائد
75,419	-	حصة المجموعة في نتائج أعمال شركة زميلة
-	83,224	خسائر انخفاض في قيمة شركة زميلة
-	38,657	مخصص رصيد مستحق من شركة زميلة
2,910,358	3,388,134	مصاريف تمويلية
702,829	765,779	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
21,341,796	23,006,462	
(2,176,445)	(9,058,675)	التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية : مدنين وأرصدة مدينة أخرى
(107,152)	(1,032,464)	مخزون
2,860,502	6,632,131	دائنين وأرصدة دائنة أخرى
12,326,913	16,197,681	دفعات مقدمة من عميل
34,245,614	35,745,135	النقد الناتج من العمليات
(411,720)	(252,625)	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
(45,161)	-	ضريبة دعم العمالة الوطنية المدفوعة
(49,000)	-	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
33,739,733	35,492,510	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
(1,231,582)	18,927	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية : ودائع لأجل
(44,560,636)	(67,611,200)	المدفوع لشراء ممتلكات وعقارات ومعدات
14,200	-	المحصل من بيع حصة ممتلكات وعقارات ومعدات
(5,000)	(17,967)	المدفوع لشراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
-	6,898	المحصل من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
184,537	340,076	المحصل من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
23,274	88,512	توزيعات أرباح نقدية مستلمة
12,001	12,721	إيرادات فوائد مستلمة
(45,563,206)	(67,162,033)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
273,956	170,373	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية : مستحق إلى البنوك
17,780,968	45,343,913	قروض لأجل
-	632,000	مراجعة دائنة
-	(1,143,310)	توزيعات نقدية للمساهمين
(539,000)	(1,078,000)	توزيعات نقدية إلى الحصص غير المسيطرة
(3,065,884)	(3,388,134)	مصاريف تمويلية مدفوعة
14,450,040	40,536,842	صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية
2,626,567	8,867,319	صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل
4,295,899	6,922,466	نقد ونقد معادل في بداية السنة
6,922,466	15,789,785	نقد ونقد معادل في نهاية السنة (إيضاح 3)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (31) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

1 -

تأسيس الشركة الأم وأغراضها

تأسست شركة المقاولات والخدمات البحرية - ش.م.ك. (عامّة) في سنة 1973 وذلك للأغراض الأساسية المتمثلة في جميع أعمال المقاولات والخدمات والصيانة البحرية والبترولية ، ولها تحقيقاً لهذا الغرض القيام بالعمليات المذكورة صراحة في هذا النظام وما يلزم من العمليات الأخرى التي تقتضيها هذه المهمة .

يجوز للشركة الأم أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاوّل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في دولة الكويت أو في الخارج ولها أن تشتري هذه الهيئات أو أن تلحقها بها . كما يجوز للشركة الأم استغلال الفوائد المالية المتوفرة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة .

تم إصدار قانون الشركات الجديد رقم 1 لسنة 2016 في 24 يناير 2016، وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 فبراير 2016 والذي حل محل قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012، والتعديلات اللاحقة له. وفقاً للمادة رقم (5)، يعمل بالقانون الجديد اعتباراً من 26 نوفمبر 2012، وسوف يستمر العمل باللائحة التنفيذية للقانون رقم 25 لسنة 2012 إلى أن يتم إصدار لائحة تنفيذية جديدة. إن تطبيق قانون الشركات الجديد ليس من المتوقع أن يكون له أي تأثير على المجموعة.

إن عنوان الشركة الأم هو ص.ب.: 22853 الصفاة ، الرمز البريدي 13089 دولة الكويت - مبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت - الدور الأول .

بلغ عدد موظفي المجموعة 2,701 موظف كما في 31 ديسمبر 2015 (2014 - 2,612 موظف) .

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة المرفقة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 30 مارس 2016 . إن الجمعية العامة للمساهمين لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها .

2 -

السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً لمتطلبات القرار الوزاري رقم 18 لعام 1990 ذات الصلة ، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي :

1 -

أسس الإعداد

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وبعض الموجودات المالية المتاحة للبيع والتي تدرج بقيمتها العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات . إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس .

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (ش).

تعديلات المعايير الصادرة جارية التأثير

إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل المجموعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة، باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق التعديلات للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2015 المتعلقة بالمجموعة و بيانها كالتالي:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (8) - قطاعات الأعمال

إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أوبعد 1 يوليو 2014 توضح ما يلي:

- يجب على الشركة الإفصاح عن الآراء المستخدمة من قبل الإدارة في عملية تجميع القطاعات طبقاً لما ورد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 8، والتي تتضمن وصف مختصر لقطاعات الأعمال التي تم تجميعها في بند واحد وسماتها الاقتصادية المستخدمة لتحديد ما إذا كانت هذه القطاعات متشابهة (كالمبيعات و هامش الربح).
- يجب تسوية موجودات القطاعات مع إجمالي الموجودات والإفصاح عنها فقط في حال كانت تلك التسوية متضمنة في تقارير الأعمال المرفوعة لمتخذ القرارات التشغيلية.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) - الممتلكات والعقارات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) -

الموجودات غير الملموسة

إن التعديلات على هذه المعايير والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أوبعد 1 يوليو 2014 توضح أن تحديد الاستهلاك أو الإطفاء المتراكم عند استخدام طريقة إعادة التقييم لا يعتمد على أساس التقييم المستخدم. توضح تلك التعديلات أيضاً أن الاستهلاك أو الإطفاء المتراكم يمثلان الفارق بين مجمل تكلفة الأصل وقيمه الدفترية، وبالتالي، فإنه عندما يتم تعديل القيمة التخريدية أو الأعمار الانتاجية أو طرق الاستهلاك أو الإطفاء قبل إعادة التقييم، فإن تعديل أرصدة الاستهلاك أو الإطفاء المتراكم لا تكون بالتناسب مع التغير في مجمل تكلفة الأصل.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (24) - الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات صلة
إن التعديلات على هذه المعايير والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أوبعد 1 يوليو 2014 توضح أن المنشأة المديرة (وهي تلك التي تقدم خدمات الإدارة الرئيسية للمنشآت الأخرى) تعتبر طرف ذو صلة ومن ثم فإنها تخضع لمتطلبات الإفصاح الخاصة بالأطراف ذات صلة. إضافة إلى ذلك، فإن المنشأة المستفيدة بخدمات الشركة المديرة مطالبة بالإفصاح عن المصاريف المتكبدة مقابل هذه الخدمات الإدارية.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13) - قياس القيمة العادلة
إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أوبعد 1 يوليو 2014 توضح أن الاستثناء المتعلق بالمحافظ الوارد بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 ينطبق على جميع أنواع العقود التي تخضع لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39، بغض النظر عن كونها تتماشى مع تعريف الموجودات أو المطلوبات المالية.
إن التعديلات المذكورة أعلاه ليس لها أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

المعايير الصادرة وغير جارية التأثير
إن المعايير الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولم يتم تطبيقها من قبل المجموعة:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - الأدوات المالية
يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 - الأدوات المالية: التحقق والقياس. إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) يحدد الكيفية التي يجب على المنشأة أن تصنف وتقيس أدواتها المالية أن تتضمن نموذج الخسارة المتوقع الجديد لإحتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية ومتطلبات نموذج محاسبة التغطية الجديد، كما يوضح المبادئ في الاعتراف والإلغاء للأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) - الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء
يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، والذي يحدد إطار شامل لكيفية وتوقيت وأحقية الاعتراف بالإيرادات. سوف يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات الجارية التالية عند تطبيقه:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (18) - الإيرادات.
- معيار المحاسبة الدولي رقم (11) - عقود الانشاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (13) - برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (15) - إتفاقيات بناء العقارات.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (18) - الموجودات المحولة من العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم (31) - إيرادات خدمات الدعاية الناتجة عن معاملات مقايضة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) - توضيح الطرق المقبولة للإهلاك والإطفاء

إن تلك التعديلات الجارية التأثير للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 توضح الأساس الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38)، والذي يبين أن الإيرادات تعكس نمط المنافع الاقتصادية الناتجة من الأصول التجارية (التي تشمل الأصل كجزء منها)، وليست المنافع الاقتصادية الناتجة عن إستخدام الأصل ذاته. ونتيجة لذلك، فإن الطرق المستندة إلى نمط الإيرادات لا يمكن إستخدامها لإهلاك الممتلكات والعقارات والمعدات، ولكن يمكن إستخدامها فقط في حالات محدودة للغاية لإطفاء الموجودات غير الملموسة.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (27) - طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة
إن تلك التعديلات الجارية التأثير للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 تسمح للمنشآت باستخدام طريقة حقوق الملكية للمحاسبة عن إستثماراتها في الشركات التابعة وشركات المحاصة والشركات الزميلة في بياناتها المالية المنفصلة. يجب تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي على المنشآت التي تقوم أساساً بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية وقامت بالتغيير إلى طريقة حقوق الملكية في بياناتها المالية المنفصلة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) - مبادرة الإفصاحات
إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أوبعد 1 يناير 2016 توضح بعض الآراء المستخدمة عند عرض البيانات المالية. تضمنت تلك التعديلات ما يتعلق بالأمور التالية:

- المادية: حيث يجب ألا تكون المعلومات مبهمة عن طريق تجميع أو عرض معلومات غير مادية، كما يجب تطبيق عوامل المادية على كافة بنود البيانات المالية وكذلك على أي إفصاح محدد قد يتطلب أي معيار إدراجه بالبيانات المالية.
- بيان المركز المالي وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر: حيث يمكن دمج وتفصيل البنود المعروضة بهما إذا تطلب الأمر، كما توجد إرشادات إضافية حول الاجماليات الجزئية في هذه البيانات المالية، إضافة إلى أن الحصة من الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة وشركات المحاصة المحسوبة وفقاً لطريقة حقوق الملكية يجب جمعها وعرضها بالمجمل كبنود منفصلة بناء على إمكانية إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر.

• الايضاحات: حيث تم إضافة أمثلة إضافية للطرق الممكنة لترتيب الايضاحات وذلك للتأكيد على وجوب مراعاة قابلية الفهم وإمكانية المقارنة عند تحديد ترتيب تلك الايضاحات.

تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (10) و (12) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) - المنشآت الاستثمارية - استثناءات تجميع البيانات المالية

تسري التعديلات على هذه المعايير على الفترات السنوية التي تبدأ في أوبعد 1 يناير 2016، حيث تؤكد تلك التعديلات على تطبيق الاستثناء من اعداد البيانات المالية المجمعة والوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 للمنشأة الأم التي تكون بدورها شركة تابعة لمنشأة استثمارية، حتى لو كانت هذه المنشأة الاستثمارية تقوم بقياس جميع شركاتها التابعة بالقيمة العادلة وفقل لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10. أما لو كانت الشركة التابعة تقدم خدمات وأنشطة استثمارية للمنشأة الاستثمارية، فإنه يجب تجميع هذه الشركة التابعة. توضح هذه التعديلات أن هذا الاستثناء ينطبق فقط على الشركات التابعة التي تتمثل أغراضها الرئيسية في تقديم خدمات وأنشطة استثمارية للمنشأة الاستثمارية الأم، بغض النظر عن كون تلك الشركات التابعة في ذاتها هي شركات استثمارية، وعليه، يجب قياس جميع الشركات التابعة الأخرى للمنشأة الاستثمارية والتي لا ينطبق عليها هذا الاستثناء بالقيمة العادلة.

ترتب على هذه التعديلات على المعيار تعديلات أخرى لمعيار المحاسبة الدولي رقم 28 للتأكيد على أن الاستثناء من تطبيق طريقة حقوق الملكية ينطبق أيضا على المنشأة المستثمرة في شركة زميلة أو شركة محاصة في حال كانت تلك المنشأة المستثمرة هي شركة تابعة لمنشأة استثمارية، حتى لو كانت تلك المنشأة الاستثمارية الأم تقوم بقياس جميع شركاتها التابعة بالقيمة العادلة. تم أيضا تعديل معيار المحاسبة الدولي رقم 28 للسماح للمنشأة بالابقاء على استخدام شركتها الزميلة أو التابعة (فيما لو كانت أي منهما منشأة استثمارية) لطريقة القياس بالقيمة العادلة للشركات التابعة لهما بدلا من تطبيق سياسات محاسبية موحدة على مستوى المجموعة.

كما توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 أنه يجب على المنشأة الاستثمارية التي تقوم بقياس جميع شركاتها التابعة بالقيمة العادلة أن تقوم بعرض الافصاحات اللازمة للمنشآت الاستثمارية طبقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) - الأدوات المالية - الافصاحات

تسري التعديلات على هذه المعايير على الفترات السنوية التي تبدأ في أوبعد 1 يناير 2016، حيث تتضمن تلك التعديلات توضيحا على أنه بالنسبة للموجودات المالية المحولة لأطراف أخرى إستنادا إلى اتفاقيات خدمة لهذه الموجودات المالية والتي تسمح للطرف المحول بالغاء الاعتراف بتلك الموجودات عند تحويلها، فإن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 يتطلب الافصاح عن جميع أشكال التداخل المستمرة التي قد تكون لا تزال متاحة لهذا الطرف في الموجودات المحولة. يوضح هذا المعيار إرشادات لتحديد مفهوم التداخل المستمر في هذا السياق، بالإضافة إلى إرشادات خاصة لمساعدة إدارة المنشأة في تحديد ما إذا كانت اتفاقيات الخدمة لهذه الموجودات المالية المحولة تمثل تداخلا مستمرا أم لا. وقد استتبع هذه التعديلات تعديلا على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 لمنح نفس الميزة لمن يقوم بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى. كما تضمنت التعديلات على هذا المعيار تعديلا آخر يوضح أن الافصاحات الإضافية التي تتطلبها تلك التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 غير مطلوبة تحديدا لجميع الفترات المالية المرحلية، إلا إذا تطلبها معيار المحاسبة الدولي رقم 34.

إن التعديلات على المعايير لايتوقع أن يكون لها أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة .

ب - أسس التجميع :

تتضمن البيانات المالية المجمعة ، البيانات المالية لشركة المقاولات والخدمات البحرية - ش.م.ك. (عامة) والشركات التابعة التالية :

نسبة الملكية		بلد		الشركات التابعة
2014	2015	الرئيسية	التأسيس	
98.5%	98.5%	الأنشطة الرئيسية	الكويت	شركة الإنشاءات البحرية العالمية - ش.م.ك.م.
		الأشغال البحرية		الشركة الكويتية للحفريات - ش.م.ك.م. وشركتها
51%	51%	عمليات الحفر	الكويت	التابعة

إن الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم . وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم :

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها .
- قابلة للتعرض للخسارة ، أو لديها حقوق عن عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها .
- لديها القدرة على إستخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها .

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه .

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها ، فإنه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لاعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها . تأخذ المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك :

- حقوق تصويت المجموعة نسبة الى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين .
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها المجموعة ، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى .
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى .
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للمجموعة على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند إتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين .

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية . عند التجميع، يتم إستبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل ، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة بإستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة . إن الحصص غير المسيطرة تتكون من مبلغ تلك الحصص في تاريخ بدء دمج الأعمال ونصيب الحصص غير المسيطرة من التغير في حقوق الملكية منذ تاريخ الدمج.

تقاس الحصص غير المسيطرة إما بالقيمة العادلة ، أو بحصتها النسبية من الموجودات والمطلوبات المحددة للشركة المشتراة، وذلك على أساس كل عملية على حده.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة ، دون فقدان السيطرة ، كمعاملة حقوق الملكية . يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الإعراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملك الشركة الأم. يتم قيد الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى وإن نتج عن ذلك القيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة . إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة ، فإنها تقوم بالآتي :

- إستبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة .
- إستبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة .
- إستبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية .
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم .
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به .
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر .
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقاً لما يلزم لهذه البنود .

ج - الأدوات المالية:

يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات .

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع النقد والنقد المعادل والمدينين والمستحق من أطراف ذات صلة والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع والمستحق إلى البنوك والقروض لأجل والدائنين والمراوحة الدائنة.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الإتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كمطلوبات ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في أن واحد.

• الموجودات المالية

1) النقد والنقد المعادل :

يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل من تاريخ الإيداع والقابلة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

(2) المدينون :

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع أو خدمات منجزة ضمن النشاط الإعتيادي ، ويتم الاعتراف مبدئياً بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص الإنخفاض في القيمة. يتم احتساب مخصص الإنخفاض في قيمة المدينين التجاريين عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المجموعة غير قادرة على تحصيل ديونها خلال المدة الأصلية للمدينين . تكمن الصعوبات المالية الجوهرية للمدينين في احتمال تعرض المدين للإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية أو عدم الانتظام في السداد أو عدم السداد ، وتدل تلك المؤشرات على أن أرصدة المدينين التجاريين قد إنخفضت قيمتها بصفة دائمة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي . يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص ، ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع . في حال عدم تحصيل أرصدة المدينين التجاريين، يتم شطب هذه الأرصدة مقابل حساب المخصص المتعلق بالمدينين التجاريين، إن السداد اللاحق للمبلغ السابق شطبه يدرج من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

(3) الاستثمارات المالية :

التحقق المبني والقياس

تقوم المجموعة بتصنيف استثماراتها المالية التي تخضع لمعيار المحاسبة الدولي رقم 34 ضمن الفئات التالية: موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وموجودات مالية متاحة للبيع. إن هذه التصنيفات تعتمد على الغرض من شراء هذه الاستثمارات ويحدد من قبل الإدارة عند التحقق المبني لها.

(أ) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر :

تتضمن هذه الفئة بندين فرعيين هما: موجودات مالية محتفظ بها لغرض التداول وموجودات مالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاقتناء.

يتم التصنيف كأصل مالي محتفظ به لغرض التداول إذا تم اقتناؤه أساساً لغرض بيعه في المدى القصير أو إذا كان جزءاً من محفظة استثمارات مدارة ولها اتجاه فعلي حالي نحو تحقيق أرباح في المدى القصير أو إذا كان مشتقة فعالة كأداة تحوط ولم يتم تصنيفها .

يتم تبويب الأصل المالي كمصنف بالقيمة العادلة من قبل الإدارة عند التحقق المبني إذا كان ذلك التصنيف يلغي أو يقل بشكل كبير عدم التوافق في طريقة القياس أو التحقق الذي قد ينشأ بخلاف ذلك ، أو إذا كان مداراً ويتم تقييم أداؤها وإعداد تقارير داخلية عنها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإدارة مخاطر موثقة أو استراتيجية استثمارية.

(ب) الموجودات المالية المتاحة للبيع:

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست من مشتقات الموجودات المالية وهي إما قد تم تصنيفها في هذه الفئة أو أنها غير متضمنة في أي من التصنيفات الأخرى.

يتم قيد عمليات شراء وبيع هذه الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة - وهو التاريخ الذي التزمت فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجودات. يتم قيد الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف العمليات لجميع الموجودات المالية التي لا تدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

القياس اللاحق

بعد التحقق المبني، يتم إدراج الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. إن القيم العادلة للموجودات المالية المسعرة مبنية على أسعار آخر أمر شراء. يتم احتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) من قبل المجموعة عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحثة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة.

يتم إثبات أية أرباح وخسائر محققة أو غير محققة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع في التغيرات التراكمية في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر.

في حالة عدم توافر طريقة موثوقة بقياس الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

في حالة إستبعاد أو إنخفاض قيمة أصل مالي متاح للبيع، فإنه يتم تحويل أية تغييرات سابقة في القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي (كلياً أو جزئياً) في إحدى هاتين الحالتين:

- عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في إستلام التدفقات النقدية من هذا الأصل المالي، أو،
- عندما تحول المجموعة حقها في إستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي ، وذلك في الحالات التالية :

- 1 - إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الأصل المالي من قبل المجموعة.
2 - عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للأصل المالي أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الأصل. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها إدراج الأصل المالي بحدود نسبة مشاركتها فيه.

الإنخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود إنخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. في حالة الأوراق المالية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع، فإن أي إنخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة للأصل المالي بحيث يصبح أقل من تكلفة الأصل المالي يؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان هناك إنخفاض في القيمة. يتم تقييم الإنخفاض الجوهري مقابل التكلفة الأصلية للأصل المالي، ويتم تحديد الإنخفاض المطول على أساس الفترة التي إنخفضت فيها القيمة العادلة عن التكلفة الأصلية. في حالة وجود أي دليل على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع فإن إجمالي الخسارة التراكمية - الفرق بين تكلفة الإقضاء والقيمة العادلة الحالية مخصوماً منها أي خسائر إنخفاض في القيمة لهذه الموجودات المالية والتي سبق الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة - تحول من الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة. إن خسائر الإنخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة لأدوات ملكية والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع لا يتم عكسها من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

• المطلوبات المالية

(1) الدائنون:

يتمثل رصيد الدائنون في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنون التجاريون الالتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

(2) الإقتراض:

يتم إدراج القروض مبدئياً بصافي القيمة العادلة بعد خصم التكاليف المتكبدة. ولاحقاً يتم إدراج القروض بالتكلفة المطفأة، ويتم احتساب الفروقات بين المبلغ المحصل (بالصافي بعد خصم تكلفة العملية) والقيمة المستردة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة خلال فترة الإقتراض باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم احتساب تكلفة منح القروض ضمن تكاليف عمليات القروض إلى الحد الذي يحتمل على أساسه سحب كل أو بعض هذه التسهيلات في هذه الحالة، يتم تأجيل هذه المصاريف حتى يتم سحب القروض. عندما لا يوجد أي دليل على أن بعض أو كل القروض سيتم سحبها، فإن هذه المصاريف يتم رسملتها كمدفوعات مقدمة لخدمات السيولة ويتم إطفائها على فترة القروض المتعلقة بها.

(3) مرايحات دائنة:

تتمثل المرايحات في المبلغ المستحق لبنود تم شراؤها وفقاً لاتفاقيات عقود المراهجات. يدرج رصيد المراهجات بإجمالي المبلغ الدائن، بعد خصم تكاليف التمويل المتعلقة بالفترة المستقبلية. يتم إطفاء تكاليف التمويل المستقبلية عند استحقاقها على أساس نسبي زمني باستخدام طريقة الفائدة الفعلي.

د - المخزون:

يقيم المخزون على أساس متوسط التكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل، بعد تكوين مخصص لأية بنود متقدمة أو بطيئة الحركة. تتضمن تكلفة المخزون المواد المباشرة وأجور العمالة المباشرة وكذلك المصاريف غير المباشرة المتكبدة لجعل المخزون في موقعه وحالته الحالية. تحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

إن صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدر للبيع من خلال النشاط الاعتيادي مخصوماً منه تكاليف الانجاز والمصاريف البيعية. يتم شطب بنود المخزون المتقدمة وبطيئة الحركة بناءً على الاستخدام المستقبلي المتوقع وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها.

هـ - الشركات الزميلة:

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، والتي تتمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، فإن الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجموع بالتكلفة المعدلة بأثر أية تغيرات لاحقة لتاريخ الإقضاء لحصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري فعلياً حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع، حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة". تقوم المجموعة بإدراج حصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة، كما تقوم بإدراج حصتها في التغيرات في الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الآخر لها.

تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) فيما عدا إذا كان على المجموعة إلزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بأية مدفوعات نيابة عنها.

يتم استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتناء يتم الإقرار بها كشهرة . وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها كجزء من الاستثمار لتحديد أي إنخفاض في قيمته. إذا كانت تكلفة الإقتناء أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة ، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة ، تقوم المجموعة بقياس وقيد أية استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الإقرار به في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري تسجيل خسائر إنخفاض في قيمة استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة . تحدد المجموعة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد إنخفضت قيمته . فإذا ما وجد ذلك الدليل ، تقوم المجموعة بإحتساب مبلغ الإنخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع .

و - ممتلكات وعقارات ومعدات :

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الإقتناء وأي تكلفة مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل . يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات ، مثل التصليحات والصيانة والتجديد الكامل في بيان الدخل في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها . في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والمنشآت والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً ، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات .

تظهر الممتلكات والمنشآت والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة . عند بيع أو استبعاد الموجودات ، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع .

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي :

العمر الانتاجي (سنوات)	
15	حق إنتفاع أرض مستأجرة
12 - 7	آلات بحرية ومعدات ثقيلة
10 - 2	مباني ومواقع ومعدات إتصال
5 - 2	أدوات وقطع غيار
5 - 4	أثاث وتركيبات ومعدات أخرى
4 - 2	وسائل النقل

يتم احتساب استهلاك معدات الحفر باستخدام طريقة عدد ساعات الإنتاج .

يتم مراجعة العمر الانتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن الطريقة وفترة الاستهلاك متفتحين مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببند الممتلكات والعقارات والمعدات عند إستبعادها أو عند إنتفاء وجود منفعة إقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

ز - إنخفاض قيمة الموجودات:

في نهاية الفترة المالية ، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت) . إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ح - مخصص مكافأة نهاية الخدمة:

يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

ط - المخصصات:

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة الالتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صاعداً للموارد الإقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة تقرير في نهاية كل سنة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ي - رأس المال:

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية. إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

ك - أسهم الخزانة:

تتمثل أسهم الخزانة في أسهم الشركة الأم الخاصة التي تم إصدارها ثم إعادة شراؤها لاحقاً من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغائها بعد. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزانة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق المساهمين "احتياطي أسهم الخزانة"، ويتم تحميل أي خسائر محققة على الحساب نفسه في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة ثم الاحتياطيات ثم علاوة الإصدار على التوالي.

تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقاً في علاوة الإصدار ثم الاحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم احتياطي أسهم الخزانة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزانة. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزانة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزانة.

عند شراء أي شركة في المجموعة حصة في ملكية رأس مال الشركة الأم (أسهم الخزانة)، يتم خصم المبلغ المدفوع متضمناً التكاليف الإضافية المتعلقة مباشرة بأسهم الخزانة من حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم إلى أن يتم إلغاء الأسهم أو إعادة إصدارها. في حال إعادة إصدار الأسهم لاحقاً، يتم إضافة أي مبلغ مستلم بالصفافي بعد خصم التكاليف الإضافية المباشرة للعملية في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم.

ل - معلومات القطاع:

إن القطاع هو جزء منفصل من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد مصاريف. يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي وهو الشخص المسؤول عن توزيع الموارد وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الإستراتيجية حول القطاعات التشغيلية.

م - تحقق الإيراد:

يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن بيع بضائع أو تقديم خدمات ضمن النشاط الاعتيادي للمجموعة. يتم إظهار الإيرادات بالصفافي بعد خصم المرتجعات، والخصومات والتزيلات وكذلك بعد إستبعاد المبيعات المتبادلة بين شركات المجموعة.

تقوم المجموعة بالتحقق من الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها ، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للمجموعة ، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات المجموعة كما هو مذكور أدناه . إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الإلتزامات المرتبطة بعملية البيع . تستند المجموعة في التقديرات على النتائج التاريخية ، بعد الأخذ بعين الاعتبار نوعية العملاء ونوعية العمليات ومتطلبات كل عقد على حده .

(أ) إيرادات عقود الحفر

تتحقق إيرادات عقود الحفر شهريا على أساس مبدأ الاستحقاق وذلك على أساس معدلات الأداء اليومية لهذه العقود .

(ب) أرباح بيع موجودات مالية

تقاس أرباح بيع الاستثمارات بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ البيع ، ويتم إدراجها في تاريخ البيع .

(ج) توزيعات الأرباح

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق المجموعة في استلام تلك الدفعات .

(د) إيرادات الفوائد

تحتسب إيرادات الفوائد ، على أساس نسبي زمني وذلك باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية .

(هـ) الإيرادات الأخرى

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق .

ن - تكاليف الإقراض:

إن تكاليف الإقراض المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الإقراض، وهي الموجودات التي تتطلب وقتا زمنيا طويلا لتصبح جاهزة للاستخدام أو البيع ، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للاستخدام أو البيع . إن إيرادات الاستثمارات المحصلة من الاستثمار المؤقت لفروض محددة والمستثمرة خلال فترة عدم استغلالها للصرف يتم خصمها من تكاليف التمويل القابلة للإسترداد . يتم إدراج كافة تكاليف الإقراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبدها فيها . إن تكاليف الإقراض تشمل الفوائد والتكاليف الأخرى التي تم تكبدها من الشركة فيما يتعلق بإقراض الأموال .

س - العملات الأجنبية:

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات . ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ . أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة . إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها .

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة . أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كاستثمارات في الأدوات المالية والمصنفة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة . إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كاستثمارات في الأدوات المالية والمصنفة كاستثمارات متاحة للبيع فتدرج ضمن "التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة" ضمن الدخل الشامل الآخر .

ع - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم الخسائر المتراكمة وحصلتها من أرباح الشركات المساهمة الكويتية التابعة والزميلة والمحول إلى الاحتياطي الإجمالي . لم يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 لعدم وجود ربح يخضع لإحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي على أساسه .

ف - ضريبة دعم العمالة الوطنية

يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية بواقع 2.5% من ربح الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم حصتها في أرباح الشركات الزميلة والتابعة غير المجمعة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وكذلك حصتها في ضريبة دعم العمالة الوطنية المدفوعة من الشركات التابعة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة المدرجة سوق الكويت للأوراق المالية وذلك طبقا للقانون رقم 19 لسنة 2000 والقرار الوزاري رقم 24 لسنة 2006 والقواعد التنفيذية المنفذة له .

ص - حصة الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم حصتها في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة لهما. لم يتم احتساب زكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 لعدم وجود ربح يخضع لإحتساب حصة الزكاة على أساسه.

ق - توزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة الأم

تقوم المجموعة بالاعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة الأم كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائياً، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعاً لإرادة المجموعة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العمومية السنوية لمساهمي الشركة الأم، حيث يتم الاعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

يتم قياس التوزيعات غير النقدية بالقيمة العادلة للموجودات التي سيتم توزيعها مع إدراج نتيجة إعادة القياس بالقيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية. عند القيام بتلك التوزيعات غير النقدية، فإن الفرق بين القيمة الدفترية لذلك الالتزام والقيمة الدفترية للموجودات الموزعة يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح التي تم إقرارها بعد تاريخ البيانات المالية كأحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي المجموع.

ر - الأحداث المحتملة:

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة إلا عندما يكون استخدام موارد اقتصادية لسداد الالتزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداً بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية مرجحاً.

ش - الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة:

إن المجموعة تقوم ببعض الآراء و التقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية . إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة . قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

الآراء:

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم 2 ، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة .

1- تحقق الإيراد:

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها . إن تحديد خصائص تحقق الإيرادات كما هو مذكور في معيار المحاسبة الدولي رقم 18 يتطلب آراء هامة.

2- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ومخصص مخزون:

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء و رواج المخزون والعوامل المحددة لإحتساب الإنخفاض في قيمة الدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.

3- تصنيف الموجودات المالية :

عند إقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "متاح للبيع". تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف موجودتها المالية.

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" إذا ما تم اقتناؤها في الأصل بهدف تحقيق الربح القصير الأجل أو إذا ما تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر عند الإقتناء، شريطة إمكانية تقدير قيمتها العادلة بصورة موثوق بها. يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كموجودات مالية "متاحة للبيع".

4- إنخفاض قيمة الموجودات المالية:

تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتحديد إنخفاض أدوات الملكية المتاحة للبيع ، والذي يتطلب آراء هامة . ولاتخاذ هذه الآراء، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان الإنخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة ما دون تكلفتها والملاءة المالية وذلك ضمن عوامل أخرى ، إضافة إلى النظرة المستقبلية للمنشأة المستثمر فيها على المدى القصير متضمنة عدة عوامل مثل أداء القطاع والصناعة والتغيرات التكنولوجية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. إن تحديد ما إذا كان الإنخفاض "جوهري" أو "مطول" يتطلب آراء هامة.

التقديرات والافتراضات:

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي :

1- القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة:

تقوم المجموعة بإحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق إستخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم إستخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، وإستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة . إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

2- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ومخصص مخزون:

إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم إثباته عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المجموعة سوف تكون غير قادرة على تحصيل ديونها. يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن التكلفة الدفترية للمخزون يتم تخفيضها وإدراجها بصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها عندما تتلف أو تصبح متقادمة بصورة كلية أو جزئية، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة والمخزون يخضع لموافقة الإدارة.

3- انخفاض قيمة الموجودات غير المالية:

إن الإنخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للإسترداد . والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل . يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية . تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة ، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم الشركة بها بعد ، أو أي إستثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل . إن القيمة القابلة للإسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

3 - نقد وأرصدة قصيرة الأجل

2014	2015
6,922,466	15,789,785
1,231,582	1,212,655
8,154,048	17,002,440

نقد في الصندوق ولدى البنوك
ودائع لأجل

إن الودائع لأجل تكتسب فائدة سنوية تتراوح من 0.875% إلى 1.65% (2014 - من 0.875% إلى 1.65%) ، وتستحق خلال 93 يوم (2014 : 94 يوم) .

4 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

2014	2015
512,829	590,714

محفظة استثمارية

إن الحركة على الإستثمارات خلال السنة هي كما يلي :

2014	2015
475,718	512,829
5,000	17,967
-	(6,935)
32,111	66,853
512,829	590,714

الرصيد في بداية السنة
إضافات
إستيعادات
التغير في القيمة العادلة (إيضاح 20)
الرصيد في نهاية السنة

إن هذه الإستثمارات مقومة بالدينار الكويتي .

شركة المقاولات والخدمات البحرية - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2015
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

5 - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2014	2015
16,406,579	24,809,181
6,169,622	6,825,695
22,576,201	31,634,876
(200,000)	(200,000)
22,376,201	31,434,876

مدينون تجاريون (أ)
دفعات مقدمة للموردين وأرصدة مدينة أخرى

مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

أ- مدينون تجاريون

إن أرصدة المدينين التجاريين لا تحمل فائدة، ويتم تسويتها عادة خلال 90 يوم. إن تحليل أعمار أرصدة المدينين التجاريين كما يلي:

المجموع	منخفضة القيمة	تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها			لم يتأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها	أقل من 90 يوم
		أكثر من 360 يوم	181 - 360 يوم	90 - 180 يوم		
24,809,181	200,000	2,315,346	2,305,914	1,765,666	18,222,255	2015
16,406,579	200,000	680,541	878,226	2,881,367	11,766,445	2014

لا يعتبر أن هناك انخفاض دائم لأرصدة المدينين التجاريين التي تأخر سدادها لأقل من سنة. كما في 31 ديسمبر 2015، بلغت أرصدة المدينين التجاريين التي تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها 6,386,926 دينار كويتي (2014 - 4,440,134 دينار كويتي) إن هذه الأرصدة متعلقة بعدد من العملاء المستقلين وعقود مع جهات حكومية الذين ليس لهم أية سابقة في عدم السداد.

لا تتضمن الفئات الأخرى من المدينين والأرصدة المدينة الأخرى أي موجودات يوجد إنخفاض دائم في قيمتها. إن الحد الأقصى للتعرض لخطر الائتمان كما في تاريخ البيانات المالية هو القيمة العادلة لكل فئة من فئات أرصدة المدينين المشار إليها أعلاه، كما لا تحتفظ المجموعة بأي رهن كضمان لأرصدة المدينين والأرصدة المدينة الأخرى.

6 - الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قامت المجموعة بمعاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة ضمن النشاط الاعتيادي كالمساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والشركات الزميلة وأفراد الإدارة العليا وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

بيان المركز المالي المجموع

مستحق من أطراف ذات صلة:

المجموع 2014	المجموع 2015	أطراف ذات صلة أخرى	مساهم رئيسي لشركة تابعة
68,557	29,900	29,900	-
11,905,113	21,880,016	-	21,880,016
503,399	906,000	-	906,000
20,266,485	36,464,166	-	36,464,166

أ - مستحق من أطراف ذات صلة
ب - مدينون تجاريون - شركة نفط الكويت

مستحق إلى أطراف ذات صلة:

أ - دائنون وأرصدة دائنة أخرى
ب - دفعات مقدمة من أحد العملاء

بيان الأرباح أو الخسائر المجموع

2014	2015	طبيعة العلاقة
45,605,214	55,671,145	مساهم رئيسي لشركة تابعة

إيرادات العمليات

مزاي الإدارة العليا

إن مكافآت المديرين وأعضاء الإدارة العليا الآخرين خلال السنة هي كما يلي:

2014	2015
871,500	1,167,549
200,262	209,365
55,000	65,000
1,126,762	1,441,914

مزاي قصيرة الأجل
مزاي مكافأة نهاية الخدمة
مكافآت لجان

7 - مخزون

2014	2015
4,733,171	5,765,635
(90,848)	(132,914)
4,642,323	5,632,721

قطع غير مخصص مخزون بطيء الحركة

شركة المقاولات والخدمات البحرية - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2015
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

إن حركة المخزون بطيء الحركة هي كما يلي :

2014	2015	
43,576	90,848	الرصيد في بداية السنة
47,272	42,066	المحمل خلال السنة
90,848	132,914	الرصيد في نهاية السنة

8 - موجودات مالية متاحة للبيع

2014	2015	
1,019,389	645,679	أسهم مسعرة
2,079,309	1,747,781	أسهم غير مسعرة
128,440	98,165	صناديق استثمارية
3,227,138	2,491,625	

إن الحركة التي تمت خلال السنة هي كما يلي :

2014	2015	
3,710,134	3,227,138	الرصيد في بداية السنة
(184,537)	(367,069)	استيعادات
391,082	405,979	التغير التراكمي في القيمة العادلة
(689,541)	(774,423)	خسائر انخفاض في القيمة
3,227,138	2,491,625	الرصيد في نهاية السنة

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع مقومة بالعملة التالية :

2014	2015	العملة
2,389,860	1,936,751	دينار كويتي
743,491	461,087	دولار أمريكي
93,787	93,787	جنيه إسترليني
3,227,138	2,491,625	الرصيد في نهاية السنة

لم يكن من الممكن قياس القيمة العادلة لاستثمارات غير مسعرة بمبلغ 1,747,781 دينار كويتي (2014 - 2,079,309 دينار كويتي) نظراً لعدم توافر طريقة موثوق بها لتقدير القيمة العادلة لهذه الاستثمارات ، وبالتالي تم إدارجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة .

9 - استثمار في شركة زميلة

يتكون الاستثمار في شركة زميلة مما يلي :

2014	2015	نسبة المساهمة	الأنشطة الرئيسية	دولة التأسيس	اسم الشركة الزميلة
83,224	-	30%	إستيراد ونقل وتجارة الصلْبوخ	الكويت	الشركة الكويتية للصخور - ش.م.ك. (مقفلة)

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي :

2014	2015	
158,643	83,224	الرصيد في بداية السنة
-	(83,224)	خسائر إنخفاض في القيمة (أ)
(75,419)	-	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة
83,224	-	الرصيد في نهاية السنة

(أ) بناءاً على محضر مجلس الإدارة رقم (202- 7/2015) المؤرخ في 21 ديسمبر 2015 ، تمت الموافقة على تصفية الشركة الزميلة واحتساب انخفاض في القيمة لكامل رصيد الاستثمار في الشركة الزميلة بمبلغ 83,224 دينار كويتي ، وشطب الرصيد المستحق البالغ 38,657 دينار كويتي.

شركة المقاولات والخدمات البحرية – ش.م.ك. (عامّة) وشركاتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2015
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

10 - ممتلكات وعقارات ومعدات

المجموع	أصول رأسمالية تحت التنفيذ	وممتلكات نقل	الثقل وتركيبات ومعدات أخرى	أدوات وقطع غير	مباني ومواقع ومعدات اتصال	الات بحرية ومعدات ثقلية وحفر	حق انتفاع لأرض مستأجرة	التكلفة:
328,704,164	33,111,450	3,246,458	4,304,323	1,506,683	17,576,870	268,766,480	191,900	في 31 ديسمبر 2014
67,611,200	59,997,851	3,035,436	556,257	71,880	306,778	3,642,998	-	إجماليات
-	(41,420,498)	438,200	-	-	2,224,706	38,757,592	-	تحويلات
396,315,364	51,688,803	6,720,094	4,860,580	1,578,563	20,108,354	311,167,070	191,900	في 31 ديسمبر 2015
124,095,082	-	2,005,915	3,169,448	1,348,391	9,690,783	107,717,189	163,356	الاستهلاك المراكز:
13,950,327	-	225,873	324,771	77,342	1,004,341	12,316,333	1,667	في 31 ديسمبر 2014
138,045,409	-	2,231,788	3,494,219	1,425,733	10,695,124	120,033,522	165,023	الحمل على السنة
258,269,955	51,688,803	4,488,306	1,366,361	152,830	9,413,230	191,133,548	26,877	صافي القيمة الدفترية:
204,609,082	33,111,450	1,240,543	1,134,875	158,292	7,886,087	161,049,291	28,544	في 31 ديسمبر 2015

تم توزيع الاستهلاك المحصل على السنة كما يلي:

2014	2015
13,822,303	13,825,013
146,809	125,314
13,969,112	13,950,327

تكاليف العمليات
مصاريف تشغيلية أخرى

إن الممتلكات، والعقارات والمعدات وصافي قيمة دفترية بمبلغ 32,337,993 دينار كويتي (2014 - 33,283,614 دينار كويتي) قد تم رهنها لبنوك محلية مقابل قروض لأجل (إيضاح رقم 11).
تتضمن الأصول الرأسمالية قيد التنفيذ في إنشاء مبنى ، وشاحنات ومعدات حفر في مرحلة الإعداد .

11 - قروض لأجل
تتحمل القروض لأجل فائدة سنوية بمعدل يتراوح من 1% إلى 4.75% (2014 - من 1% إلى 4.75%) فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي . وتستحق على دفعات في موعد أقصاه يناير 2024 .

المجموع	الجزء غير الجاري	الجزء الجاري	الرصيد في 31 ديسمبر 2015
146,716,523	116,924,646	29,791,877	
101,372,610	78,910,428	22,462,182	الرصيد في 31 ديسمبر 2014

إن القروض مضمونة برهن حيازي على ممتلكات وعقارات ومعدات (إيضاح 10) .

بلغت قيمة الفوائد البنكية التي تم رسملتها خلال السنة على ممتلكات وعقارات ومعدات 1,163,424 دينار كويتي (2014 - 1,113,892 دينار كويتي).

12 - مرايحة دائنة
يمثل هذا البند قيمة عقد شراء وبيع سلع ومعادن مبرم مع أحد البنوك الإسلامية المحلية ، ويستحق السداد دفعة واحدة بتاريخ 7 يوليو 2016 .

13 - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2014	2015	دائنون تجاريون
21,931,020	25,678,331	مصاريف مستحقة ومخصص إجازات
1,831,334	2,228,132	دفعات مقدمة من عملاء
636,584	3,124,606	ضريبة دعم العمالة الوطنية المستحقة
32,199	74,008	
24,431,137	31,105,077	

14 - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

2014	2015	الرصيد في بداية السنة
2,816,954	3,108,063	المحمل خلال السنة
702,829	765,779	المدفوع خلال السنة
(411,720)	(252,625)	الرصيد في نهاية السنة
3,108,063	3,621,217	

15 - رأس المال وعلاوة الإصدار
يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 229,166,200 سهم (2014 - 229,166,200 سهم) بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد ، وجميع الأسهم نقدية .

إن علاوة الإصدار تمثل الزيادة في النقد المستلم عن القيمة الاسمية للأسهم المصدرة . إن علاوة الإصدار غير قابلة للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون .

16 - أسهم خزانة

2014	2015	عدد الأسهم
504,148	504,148	النسبة إلى الأسهم المصدرة
0.22%	0.22%	القيمة السوقية - دينار كويتي
59,489	53,440	التكلفة - دينار كويتي
110,308	110,308	

بناء على قرار هيئة أسواق المال بتاريخ 30 ديسمبر 2013 ، قامت إدارة الشركة الأم بتجميد جزء من الأرباح المرحلة بما يساوي رصيد أسهم الخزانة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة. إن هذا الرصيد غير قابل للتوزيع طوال فترة احتفاظ الشركة الأم بأسهم الخزانة. إن اسهم الخزانة غير مرهونة.

17 - احتياطي قانوني

وفقا لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي القانوني ، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يصل الاحتياطي إلى 50% من رأس المال . إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم .

18 - احتياطي اختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العامة للمساهمين. بناءً على توصية مجلس الإدارة، لم يتم أي تحويل إلى الاحتياطي الاختياري، ويخضع هذا الاقتراح لموافقة الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم.

19 - إيرادات العمليات

تتضمن إيرادات العمليات إيرادات عقود خدمات مع طرف ذو صلة بمبلغ 8,675,495 دينار كويتي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

20 - صافي ربح الاستثمارات

2014	2015	
32,111	66,853	أرباح غير محققة من التخفيض في القيمة العادلة لموجودات مالية
23,274	88,512	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 4)
-	(37)	توزيعات أرباح نقدية
-	(26,993)	خسائر محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال
55,385	128,335	الأرباح أو الخسائر
		خسائر محققة من بيع موجودات مالية متاحة للبيع

21 - إيرادات (مصاريف) أخرى

2014	2015	
(83,073)	607,489	ربح (خسارة) فروقات عملات أجنبية
11,221	7,603	إيرادات متنوعة
(71,852)	615,092	

22 - ربحية السهم

يتم احتساب ربحية السهم بقسمة صافي ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة:

2014	2015	
917,374	1,324,121	ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم
سهم	سهم	
229,166,200	229,166,200	عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل
(504,148)	(504,148)	يطرح: المتوسط المرجح لأسهم الخزانة
228,662,052	228,662,052	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة
فلس	فلس	
4.01	5.79	ربحية السهم الخاصة بمساهمي الشركة الأم

23 - تكلفة العاملين

تم توزيع تكلفة العاملين كما يلي:

2014	2015	
14,679,268	15,592,815	تكاليف العمليات
1,765,203	2,215,316	مصاريف عمومية وإدارية
16,444,471	17,808,131	

24 - توزيعات مقترحة

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بواقع 5 فلس للسهم الواحد عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015. إن هذا الاقتراح خاضع لموافقة الجمعية العامة للمساهمين.

وافقت الجمعية العامة للمساهمين المنعقدة في 7 مايو 2015 على توزيع أرباح نقدية بواقع 5 فلس لكل سهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

وافقت الجمعية العامة للمساهمين المنعقدة في 29 أبريل 2014 على توزيع أسهم منحة بواقع 5 أسهم لكل 100 سهم وعلى مكافأة أعضاء مجلس الإدارة البالغة 49,000 دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013.

25 - معلومات القطاع

يتلخص توزيع إيراد وتكلفة العمليات ونتائج القطاعات على المناطق الجغرافية كما يلي :

2015				
المجموع	الحصص غير المسيطرة	منطقة محايدة	الكويت	
68,429,280	-	6,365,867	62,063,413	إيرادات العمليات
(56,132,263)	-	(5,050,310)	(51,081,953)	تكاليف العمليات
12,297,017	-	1,315,557	10,981,460	مجمول ربح العمليات
1,324,121	(2,738,978)	1,039,056	3,024,043	صافي ربح القطاعات
315,452,231	-	6,590,994	308,861,237	مجموع موجودات القطاعات
221,518,741	-	1,013,146	220,505,595	مجموع مطلوبات القطاعات
2014				
المجموع	الحصص غير المسيطرة	منطقة محايدة	الكويت	
58,428,906	-	5,457,791	52,971,115	إيرادات العمليات
(47,363,114)	-	(4,199,983)	(43,163,131)	تكاليف العمليات
11,065,792	-	1,257,808	9,807,984	مجمول ربح العمليات
917,374	(2,071,743)	813,405	2,175,712	صافي ربح القطاعات
243,673,402	-	6,181,342	237,492,060	مجموع موجودات القطاعات
151,987,680	-	898,529	151,089,151	مجموع مطلوبات القطاعات

26 - الشركة التابعة ذات الحصص غير المسيطرة بنسبة مادية للمجموعة

الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية للحصص غير المسيطرة		نسبة الملكية المحتفظ بها من قبل المجموعة		بلد التأسيس	اسم الشركة التابعة
	2014	2015	2014	2015		
القيام بجميع عمليات الحفر	%49	%49	%51	%51	الكويت	الشركة الكويتية للحفريات - ش.م.ك. (مقتلة)

ملخص المعلومات المالية للشركة التابعة المذكورة أعلاه ذات الحصص غير المسيطرة بنسب مادية للمجموعة :

ملخص بيان المركز المالي المجموع :

2014	2015	
30,335,796	48,507,226	الموجودات المتداولة
(39,920,429)	(52,694,094)	المطلوبات المتداولة
(9,584,633)	(4,186,868)	صافي الموجودات المتداولة
199,842,817	252,816,666	الموجودات غير المتداولة
(98,770,523)	(153,833,953)	المطلوبات غير المتداولة
101,072,294	98,982,713	صافي الموجودات غير المتداولة
91,487,661	94,795,845	صافي الموجودات
%51	%51	نسبة ملكية المجموعة
%49	%49	نسبة ملكية الحصص غير المسيطرة
46,658,707	48,345,881	صافي الموجودات الخاصة بالمجموعة
44,828,954	46,449,964	صافي الموجودات الخاصة بالحصص غير المسيطرة

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر:

2014	2015	
52,697,103	62,716,072	الإيرادات
(48,638,661)	(57,286,256)	المصاريف والأعباء الأخرى
4,058,442	5,429,816	صافي ربح السنة
-	-	الدخل الشامل الآخر
4,058,442	5,429,816	مجموع الدخل الشامل للسنة
%51	%51	نسبة ملكية المجموعة
%49	%49	نسبة ملكية الحصص غير المسيطرة
2,069,805	2,769,206	صافي الربح الخاص بالمجموعة
1,988,637	2,660,610	صافي الربح الخاص بالحصص غير المسيطرة

28 - التزامات محتملة وارتباطات رأسمالية

2014	2015	أ - التزامات محتملة
62,460,866	115,017,997	خطابات ضمان
19,147,331	7,142,993	اعتمادات مستندية
81,608,197	122,160,990	
2014	2015	ب - ارتباطات رأسمالية
20,639,057	6,583,448	ارتباطات رأسمالية

30 - إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد والنقد المعادل والمدينين والمستحق من أطراف ذات صلة والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع والمستحق إلى البنوك والقروض لأجل والمربحة الدائنة والدائنين ، ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه . لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها .

أ - مخاطر الائتمان :

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر . إن الموجودات المالية التي تعرض الشركة لمخاطر الائتمان تتمثل في النقد لدى البنوك والمدينين . إن أرصدة الشركة لدى البنوك مودعة لدى بنوك محلية ذات سمعة ائتمانية جيدة ، كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها . إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين يعتبر محدود نتيجة لعدد العملاء وسعتهم الائتمانية الجيدة .

إن الحد الأعلى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الاسمية لأرصدة النقد لدى البنوك والودائع البنكية والمدينين والمستحق من أطراف ذات صلة .

ب - مخاطر السيولة :

إن مخاطر السيولة تنتج عن عدم مقدرة الشركة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية ، ولإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري ، وتستثمر في الودائع البنكية والاستثمارات الأخرى القابلة للتسليم السريع.

2015				
المجموع	من سنة إلى 5 سنوات	من 3 إلى 12 شهر	من 1 إلى 3 أشهر	
479,758	-	479,758	-	مستحق إلى البنوك
31,105,077	-	19,140,762	11,964,315	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
146,716,523	116,924,646	29,791,877	-	قروض لأجل
3,132,000	-	3,132,000	-	مربحة دائنة
181,433,358	116,924,646	52,544,397	11,964,315	
2014				
المجموع	من سنة إلى 5 سنوات	من 3 إلى 12 شهر	من 1 إلى 3 أشهر	
309,385	-	309,385	-	مستحق إلى البنوك
24,431,137	-	15,766,055	8,665,082	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
101,372,610	78,910,428	22,462,182	-	قروض لأجل
2,500,000	-	2,500,000	-	مربحة دائنة
128,613,132	78,910,428	41,037,622	8,665,082	

(ج) مخاطر معدلات الفائدة :

إن الأدوات المالية تتعرض لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة . إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية .

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار الفائدة مع ثبات المتغيرات الأخرى على ربح المجموعة من خلال أثر تغيير معدل فائدة الإقراض :

الزيادة / النقص في معدل الفائدة	الرصيد	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
2015		
مستحق إلى البنوك	479,758	2,399 ±
قروض لأجل	146,716,523	733,583 ±
50 نقطة أساس ±		
50 نقطة أساس ±		
الزيادة / النقص في معدل الفائدة	الرصيد	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
2014		
مستحق إلى البنوك	309,385	1,547 ±
قروض لأجل	101,372,610	506,863 ±
50 نقطة أساس ±		
50 نقطة أساس ±		

(د) مخاطر العملات الأجنبية :

تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملة غير الدينار الكويتي . ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية . وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملة لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي . لا يوجد لدى المجموعة تعرض جوهري لهذه المخاطر.

(هـ) مخاطر أسعار أدوات الملكية :

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمارات المجموعة في أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وموجودات متاحة للبيع.

يوضح البيان التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية كنتيجة لتغيرات في القيمة العادلة لأدوات الملكية، التي يوجد لدى المجموعة تعرض مؤثر لها كما في 31 ديسمبر :

2014			2015		
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الأثر على الدخل الشامل الأخر	التغير في سعر أدوات الملكية %	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الأثر على الدخل الشامل الآخر	التغير في سعر أدوات الملكية %
25,641±	50,969±	5% ±	29,536 ±	32,284 ±	5% ±

29 - قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس موجوداتها المالية كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وبعض الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة .

تمثل القيمة العادلة المبلغ المستلم من بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الالتزام بإحدى الطرق التالية:
- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الالتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الأدوات المالية التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس متسلسل إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:
المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشطة المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المماثلة.
المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

شركة المقاولات والخدمات البحرية - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2015
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

يبين الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر:

2015:	المستوى الأول	المستوى الثاني	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	590,714	590,714
موجودات مالية متاحة للبيع	645,679	98,165	743,844
المجموع	645,679	688,879	1,334,558

2014:	المستوى الأول	المستوى الثاني	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	512,829	512,829
موجودات مالية متاحة للبيع	1,019,389	128,440	1,147,829
المجموع	1,019,389	641,269	1,660,658

كما في 31 ديسمبر، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية باستثناء بعض الموجودات المالية المتاحة للبيع والمسجلة بالتكلفة كما هو مبين في إيضاح رقم (8). لقد قدرت إدارة المجموعة أن القيمة العادلة لموجوداتها ومطلوباتها المالية تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظراً لقصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأولى والثاني والثالث خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية المجمعة على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف (استناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

30 - إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد للمساهمين ومنافع للمستثمرين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة رأس المال.

وللمحافظة أو لتعديل هيكل الموارد المالية يمكن للمجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين أو تخفيض رأس المال المدفوع أو إصدار أسهم جديدة أو بيع موجودات لتخفيض الديون أو سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.

مقارنة بالشركات الأخرى في نفس المجال، تقوم المجموعة بمراقبة الموارد المالية باستخدام نسبة الدين إلى الموارد المالية، والذي يمثل صافي الديون مقسوماً على إجمالي الموارد المالية. يتم احتساب صافي الديون كإجمالي الاقتراضات ناقصاً النقد والنقد المعادل، ويتم احتساب إجمالي الموارد المالية كإجمالي حقوق الملكية مضافاً إليها صافي الديون.

لفرض إدارة مخاطر الموارد المالية، يتكون إجمالي مصادر الموارد المالية مما يلي:

2014	2015	
309,385	479,758	مستحق إلى البنوك
101,372,610	146,716,523	قروض لأجل
2,500,000	3,132,000	مربحة دائنة
(8,154,048)	(17,002,440)	يخصم: نقد وأرصدة قصيرة الأجل
96,027,947	133,325,841	صافي الديون
91,685,722	93,933,490	مجموع حقوق الملكية
187,713,669	227,259,331	إجمالي الموارد المالية
%51.16	%58.67	نسبة الدين إلى الموارد المالية

31 - رأس المال العامل

كما في 31 ديسمبر 2015 زادت المطلوبات المتداولة للمجموعة عن موجوداتها المتداولة بمبلغ 9,818,061 دينار كويتي (2014 - 13,948,746 دينار كويتي)، لقد تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس فرضية استثمارية المجموعة نظراً على قدرتها على تحقيق موجوداتها وسداد التزاماتها من خلال نشاطها الإعتيادي. إن هذه الفرضية تعتمد على رأي إدارة المجموعة بأن المؤسسات المالية المقرضة لها سوف تقوم بتجديد التسهيلات الممنوحة في تواريخ استحقاقها نظراً لجودة موجودات المجموعة وقدرتها على تعزيز تدفقاتها النقدية. إضافة إلى الملاة المالية الجيدة للمساهمين الرئيسيين بالمجموعة.